كلامهم تجنباً للحن، وتمكيناً للمستعرب فى أن يكون كالعربى فى فصاحته وسلامة لغته عند الكلام.

فالعلم الذى يضع القواعد التى تحقق هذين الغرضين هو علم النحو.

واختلاف هذه التعاريف يرجع إلى تحديد دائرة القواعد النحوية. فمن الباحثين من يرى أن تشتمل هذه القواعد على أساليب اللغة من جميع نواحيها، ومنهم من يقصرها على ضبط أواخر الكلمات ومعرفة بنيتها واشتقاقها وتصرفها.

ولعل منشأ هذا الخلاف فى تحديد دائرة النحو راجع إلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية العربية الأخرى. فإن علم النحو هو فرع من علوم العربية وقد كانت هذه العلوم فى أول الأمر تشمل النحو واللغة والأدب ثم اتسع نطاقها فشملت الأخبار والسير، ثم ازدادت فروعها فأصبحت اثنى عشر علماً هى:

اللغة - الصرف - الاشتقاق - النحو - المعانى - البيان - الخط - العروض - القافية - قرض الشعر - إنشاء الخطب - الرسائل والتاريخ. وكان البحث فى النحو فى الأدوار الأولى للثقافة العربية ممتزجاً باللغة والأدب وعلم القراءات.

ثم اقتضت طبيعة التدرج والتعمق فى البحث أن يستقل النحو عن فروع العربية الأخرى، وأن ينفرد به بعض العلماء، وأن تظهر فيه مؤلفات مستقلة. ولاشك أن علم النحو إنما هو طائفة من خصائص اللغة العربية، وليست الناحية الإعرابية والصرفية هى كل خصائص اللغة ولكنها ناحية لها أهميتها فى اللغة العربية. ولعلها الناحية التى كان تسرب اللحن منها إلى الأذهان داعياً لوضع قواعد لاجتناب هذا اللحن.

لقد اتجه النحويون فى مصنفاتهم إلى مسائل النحو لمعرفة أحكام التراكيب وبنية المفردات، ولكنهم لم يقفوا فى اتجاههم التعليمى عند ذلك بل امتدت مصنفاتهم إلى تناول الفصائل النحوية والصرفية فأفردوا لكل منها